

ICOMOS
international council on monuments and sites

ICCRUM SHARJAH
الشارقة

المَوَاقِعُ الدَّوْلِيَّةُ لِحَفْظِ وَتَرْمِيمِ الْمَعَالِمِ وَالْمَوَاقِعِ التَّارِيخِيَّةِ

الشارقة | 2023

المواثيق الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية

الشارقة | 2023

هذا المنشور غير هادف للربح، وجميع حقوق الملكية الفكرية وحقوق الإصدار والطبع والنشر محفوظة لإيكروم-الشارقة و إيكوموس 2023 ©.

الناشر:

المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي - (إيكروم-الشارقة)
المدينة الجامعية، ص.ب. رقم: 48777 - الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

رقم الإيداع الدولي الموحد ISBN: 978-92-9077-301-6

هذا الكتاب الصادر عن (إيكروم-الشارقة) هو الترجمة العربية المُعتمَدة من المجلس الدولي للمعالم والمواقع - إيكوموس صاحب حقوق الملكية الفكرية وحقوق الإصدار والطبع والنشر للنصوص الأصلية الصادرة بالإنكليزية.



يتم توزيع هذا العمل بموجب ترخيص الدولي BY-NC-ND 4.0، والذي يتيح للمستخدمين نسخ المواد وتوزيعها لأغراض غير تجارية فقط مع إرجاع الإسناد لأصحاب حقوق النشر والتأليف.

المجلس الدولي للمعالم والمواقع - إيكوموس

International Council On Monuments and Sites

11 rue du Séminaire de Conflans

94220 Charenton-le-Pont

France

<https://www.icomos.org>

هيئة التحرير والإشراف:

د. زكي أصلان، الممثل الاقليمي لمنظمة إيكروم للدول العربية ومدير المكتب الاقليمي (إيكروم - الشارقة)
غايا يونجلودت، مديرة بالأمانة الدولية للإيكوموس
م. عبدالله حلاوة، مسؤول، مشاريع السياسات والدراسات (إيكروم-الشارقة)

مستشارو إيكروم-الشارقة:

م. هزار عمران

م. أحمد سليمان

م. لينا قطيفان

أ. أيمن سليمان

م. رانيا عمر

فريق المراجعة (إيكوموس):

م. محمد يوسف العيدروس (إيكوموس - السعودية)

م. فايقة بيجاوي (إيكوموس - تونس)

التصميم:

محمد عرقسوسي

الصور الفوتوغرافية:

منتقاة من مجموعة د. زكي أصلان

إعلان باريس حول التراث كمحفزٍ للتنمية (2011)

تم اعتماده في الجمعية العمومية السابعة عشرة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع التاريخية، 2011

تقديم

لماذا اختير هذا الموضوع؟

تتجلى آثار العولمة على المجتمعات في استنزاف - بأوسع معانيه - قيمها، وهوياتها، وتنوعها الثقافي وتراثها الملموس وغير الملموس. ولذلك لابد من استيضاح العلاقة بين التنمية والتراث. وتجد الشواغل المرتبطة بعلاقة 'التنمية والتراث' صدئاً في الموضوع الذي اختارته يونسكو لمؤتمر التراث العالمي المنعقد في 2012 في كيوتو احتفالاً بمرور 40 عام على الاتفاقية والذي يحمل عنوان 'التراث العالمي والتنمية المستدامة: دور الجماعات المحلية'.

ويهدف أولاً لقياس آثار العولمة على المجتمعات والتراث، ليعين بعد ذلك الإجراءات المطلوبة ليس فقط لحماية التراث، ولكن أيضاً للتأكد من أن قيمه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك استعماله وتحسينه والترويج له موجهين لصالح استفادة المجتمعات المحلية والزوار، ويقدر أخيراً قدرة التراث وقيمه المتأصلة على إلهام وبناء مجتمعات المستقبل، بما يدرأ الآثار السلبية للعولمة.

مواجهة التحدي

بما أن التراث وقيمه المتأصلة معرضون للتراجع أو الدمار بسبب عوامل عديدة في التنمية، لابد من النهوض لمواجهة تحدي الحفاظ على هذا المورد الحساس والحيوي وغير المتجدد لصالح جيلنا والأجيال القادمة.

يوجد اليوم إجماعٌ واسعٌ على أن التراث - لدوره في تشكيل الهوية، وكمخزونٍ للذاكرة الاجتماعية، والثقافية والتاريخية، محفوظٌ بأصالته وتكامليته 'وروح أماكنه' - يشكل جانباً حيويًا من جوانب عملية التنمية.

إن تحدي دمج التراث وضمان أن يكون له دورٌ في سياق التنمية المستدامة هو في إثبات أن التراث يلعب دوراً في الترابط الاجتماعي، والرعاية، والإبداع والجذب الاقتصادي، واعتباره عاملاً لتعزيز التفاهم المتبادل بين المجتمعات.

على ضوء 150 ورقة بحثية، والنقاشات التي تلتها، شهد المشاركون أن بإمكان التراث، بالمعنى الأوسع للمصطلح، تقديم مساهماتٍ قيمة، وإرشادٍ بنّاءٍ ومنتبصرٍ استجابةً للقضايا المتعلقة بالتنمية. وقد جمعت هذه المساهمات في التوصيات والمبادئ التي ترغب الجمعية العامة في رفعها إلى اهتمام الدول الأعضاء، ومن خلالها إلى المجتمع الدولي، تحت عنوان إعلان باريس.

اعتمد المشاركون الألف ومئة وخمسون الذين يمثلون مئة وستة بلدان، المجتمعون في المقر الرئيسي ليونسكو في باريس بدعوة من إيكوموس - فرنسا ما بين 28 تشرين الثاني/نوفمبر والأول من كانون الأول/ديسمبر 2011 بمناسبة الجمعية العامة السابعة عشرة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، اعتمدوا إعلان المبادئ والتوصيات هذا حول العلاقة بين التراث والتنمية، والذي ينبغي أن يُعتبر إثراءً للحفاظ على التراث، ولنشر المعرفة حول القيم المتأصلة فيه، وللتنمية الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية للمجتمعات. هذا الإعلان والتوصيات موجّهة إلى أصحاب المصلحة المنخرطين في الحفاظ على التراث، والتنمية والسياحة، وبالأخص إلى الدول، والسلطات المحلية، والهيئات الدولية، كهيئات الأمم المتحدة ويونسكو على وجه التحديد، بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة.

هذا الإعلان هو جزءٌ من سلسلة مبادرات ونشاطات قامت بها إيكوموس على مرّ السنين بهدف تشجيع عمليات تنمية يندمج فيها التراث الملموس وغير الملموس كأحد الجوانب الحيوية للاستدامة، والذي يضيف على التنمية ملمحاً إنسانياً. من بين هذه المبادرات يبرز المؤتمر الذي عقده إيكوموس في موسكو وسوزدال في روسيا (1978) حول موضوع 'حماية المدن التاريخية والأحياء التاريخية في إطار التنمية العمرانية'، والذي كان أحد موضوعاته الفرعية بعنوان: 'المعالم التاريخية كدعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية'، والذي يبرز اهتمام منظمتنا منذ 33 عاماً بالعلاقة بين التراث والتنمية. وقد تعمقت إيكوموس في استكشاف هذا الموضوع خلال الملتقى العلمي الذي حمل عنوان 'بلا ماضي، لا مستقبل' والذي عُقد خلال الجمعية العامة السادسة لإيكوموس في إيطاليا، والملتقى العلمي حول 'الاستعمال الرشيد للتراث' المنعقد في المكسيك عام 1999. وقد ساعدت أعمال وتقارير نارا (1997)، شي-آن (2005) وكيبك (2008) في تطوير مفاهيم 'الأصالة'، و'السياق'، و'روح المكان'. وقد شكّل سعي إيكوموس في صياغة الموثائق التي صارت مراجع إرشادية على المستوى الدولي، وبشكلٍ خاص ليونسكو ودولها الأعضاء، خطوة هامة في هذا الصدد. ويبرز بشكلٍ خاص من بين هذه الموثائق، الميثاق الدولي للسياحة الثقافية المُصاغ في عام 1977 والمُحدّث عام 1999، وميثاق إيكوموس حول المسارات الثقافية المعتمد عام 2008، وميثاق إيكوموس حول تفسير مواقع التراث الثقافي وعرضها والمُعتمد في نفس العام.

الثقافة، الرّكيزة الرّابعة للتنمية المستدامة

الطّاقة والعودة إلى استخدامها، مع إيجاد مصادر جديدة لإنتاج الطّاقة لتحقيق الأمن الاقتصاديّ وأمن الطّاقة.

حفظ الفراغ

- حفظ الفراغات المفتوحة، والتي هي غير متجددة، والإبقاء على المشاهد الرّيفيّة وتنظيم الزراعة والغابات وحجمها ضمن هذه المشاهد، والحفاظ على النّباتات الأصليّة والتراث المائي، وحماية التراث الجيولوجي والأثري والمياه الجوفيّة والنّظم البيئيّة؛
- الإبقاء على شبكات الاتصال الإقليميّة والمحليّة (تراث السكك الحديدية والطّرق وطرق الملاحه المائيّة) لنقل النّاس والبضائع، وضمان توفير الخدمات المحليّة، وكذلك تعزيز وسائل نقل بديلة؛
- حفظ التراث الرّيفي بما يكفل إعادة الاستعمال الملائمة مع الإبقاء على تكاملية التّوزيع الفراغيّ والعناصر الوظيفيّة، وتقييد الرّحف العمرانيّ ووضع شروط على الحق في البناء بحيث تنصّ على أنّ التنمية يجب أن تحترم المشهد التاريخي وأنماط الاستيطان التقليديّة.

2. العودة إلى فن البناء

الحفاظ

- الحفاظ على التراث المبني، الحضريّ والرّيفي، الاعتباري والعالميّ، الذي يتمتع بجودة عالية بما يشتمل عليه من المواد الأصليّة والتّصميم ونظام الإنشاء، والعمارة، وكذلك الإبقاء على الوظائف الأصليّة، والاندماج ضمن البيئة الفيزيائيّة والثقافيّة المجتمعيّة؛
- تكييف استعمالات ووظائف جديدة للتراث القائم، وليس العكس، ومساعدة مستعملي المباني التاريخيّة على أفلمة توقعاتهم لمستويات المعيشة المعاصرة؛
- استدعاء أن التراث المعماريّ وتراث المشاهد مُتفردان، وبالتالي قد يتطلبان مرونةً في تطبيق المعايير والضوابط التي لا تلبّي احتياجاتهما، وينبغي الإيقاف الفوري للعمل (بشكل مؤقت) لإتاحة الفرصة للحصول على استشارة الخبراء والاختصاصيين، على أن يستمر الإيقاف لحين وضع النهج النوعيّة الملائمة، واعتماد الإجراءات الانتقاليّة. (إيكوموس- باريس، تشرين الثاني/نوفمبر 2000)؛
- استعادة اعتبار المهارات والممارسات المُثلى للبناء التقليديّ كدليل على القدرة والكفاءة للقيام بأعمال الترميم؛
- تكييف أساليب لتقييم الأداء وتحليل المنشآت والخواص الحراريّة والسّلامة وفقاً لمتطلبات التراث، وليس العكس؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرار إنتاج موادّ البناء التقليديّة، وذلك في ظروف العمل المأمونة العادية، والاستخدام السليم للأدوات التقليديّة في ترميم المنشآت التاريخيّة.

اعتبرت القمّة العالميّة حول التنمية المستدامة المُنعقدة في جوهانسبيرغ عام 2002 أن التّعديّة الثقافيّة هي الرّكيزة الرّابعة للتنمية المستدامة إلى جانب الرّكائز الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة. وينسجم مصطلح التنمية الوارد في المادّة الثالثة من إعلان يونسكو العالميّ حول التّعديّة الثقافيّة لعام 2001 مع الدّور الذي نتلّح أن يلعبه التراث، بمفهومه الواسع، في عمليّة التنمية: 'لاينحصر مفهوم التنمية في النّموا الاقتصاديّ، فهي أيضاً وسيلة لتحقيق حياةٍ فكريّة وعاطفيّة وأخلاقيّة وروحيّة مُرضية'. ويشدّد القرار الأمميّ رقم 166/65 حول الثقافة والتنمية والذي اعتمده الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في شباط/فبراير من عام 2011 بناءً على اقتراح مُقدّم من المدير العام ليونسكو، على الدور البارز الذي تلعبه الثقافة في التنمية، مع ملاحظة أنّ '... الثقافة (التي يشكّل التراث جزءاً منها) مكوّن أساسيٌّ للتنمية البشريّة... فهي تدعم النّموا الاقتصاديّ وتدعم الشّعور بملكيّة عمليّة التنمية'.

إعلان الملتقى

يوجّه المشاركون في الجمعية العامّة السّابعة عشرة هذا الإعلان إلى المنظّمات عبر الحكوميّة، والسّلطات المحليّة والوطنية وجميع المؤسسات والمختصّين، ويوصون بتنفيذ الأنشطة التّالية:

1. التراث والتنمية الإقليميّة

مُراقبة التنمية العمرانيّة وإعادة توزيعها

- حفظ المناطق التاريخيّة وتشجيع ترميمها وإعادة إحيائها؛
- بدء وإدارة العمل على التّعامل مع إعادة الإحياء العمرانيّ والتّكثيف الحضريّ المتزايد، بالتّشجيع على نهج متوافق ومتوازن ومتربط في تخطيط الشوارع وقطع التقسيم، ومشهد الشّارع، وكتلة وارتفاعات الأبنية المُستحدثة المصمّمة ضمن مشروعات التنمية، واستصلاح المساحات الحضريّة المهملة والمناطق الطّرفيّة، بهدف إعادة خلق مجاورات حضريّة متعدّدة الوظائف، وذات مشاهد مُصمّمة، ومن ثم استعادة مفهوم الحدود الحضريّة.
- تشجيع التّخطيط والتنمية المتوازنين لضمان تخصيص أفضل للمناطق المطلوبة للنشاطات كالمرافق التّعليمية والثقافيّة والسياحية والترفيهيّة.

إعادة تنشيط الحواضر والاقتصادات المحليّة

- تشجيع الاحتفاظ وإعادة الاستعمال الانتقائيين للتراث المبني في الحواضر والقرى الرّيفيّة لتعزيز إعادة إحياء الاقتصاد المجتمعي، وزيادة الكثافة البنائيّة للمراكز الحضريّة لاحتواء الانتشار الفوضوي للمباني الجديدة؛
- دعم الإبقاء على النّشاطات الزراعيّة والحرفيّة التقليديّة لحفظ المهارات والخبرات وتوفير التشغيل للجماعات المحليّة؛
- الإبقاء على التقنيات التقليديّة المحليّة المستدامة لإنتاج

إلهام عمارة مبتكرة

- تُعدُّ المباني التاريخية التقليدية وعاءاً مُختزناً للخبرة المعمارية، وهي مصدر إلهام عالمي لا ينضب للعمارة الحديثة والمبتكرة فيما يخص المواد وطرق البناء والنسق والتصميم بما يساهم في رفع مستوى جودة الحياة.

3. السياحة والتنمية

التراث وتحديات السياحة: ما هي الاستراتيجيات والأدوات؟

- توعية اختصاصيي الحفاظ ومدراء المواقع وبناء قدراتهم بما يلائم معالجة القضايا ذات الصلة بالسياحة والتنمية، وكذلك التوعية بحساسية التراث وبقيمه فيما بين اختصاصيي السياحة ومُشغليها (وكلاء السفر) وشركات الفنادق والزحلات البحرية.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع خطط الإدارة لمواقع التراث والمقاصد السياحية والمراكز والأقاليم الحضرية لمعالجة المسائل التالية: ما هو نوع السياحة، ولأية شريحة، ولأي سبب؟ وكذلك صياغة خطط الإدارة التي تُبنى على القيم الثقافية، والتاريخية، والبيئية، والجمالية، وقيم الذاكرة المُقرَّر حفظها، وعلى 'روح المكان'، بالإضافة إلى البناء على رؤية طويلة الأجل للتنمية المستدامة للسياحة بحسب ما يتفق عليه أصحاب المصلحة.
- تطوير أدوات الإدارة لجمع البيانات حول السياحة ولتقييم دور التراث وإبرازه في سياق التنمية السياحية، وتقدير كلفة تراجع قيم التراث وأصوله، وضمان الحفاظ طويل الأجل للموارد الثقافية والاقتصادية، وتشجيع تقدير أثر التراث والسياحة والتنمية، وتطوير التدريب على 'الإدارة المسؤولة للسياحة'. وإضافةً إلى ذلك، إرساء طرق لتحقيق التوزيع العادل للمداخل المرتبطة بسياحة التراث ما بين تكاليف الحفاظ وتكاليف إدارة التراث، والجماعات المحلية، وشركات السياحة المحلية والوطنية والدولية.

هل يمكن لتنمية السياحة أن تكون مستدامة؟

- ربط وإدماج الحفاظ على التراث وحفظه في القلب من تنمية السياحة الثقافية، وحفظ الموارد الثقافية بصفتها أصلاً جوهرياً للتنمية السياحية طويلة الأجل، لاسيما في الدول النامية والدول الأقل نمواً.
- وضع الأصالة في القلب من تنمية السياحة الثقافية وتطوير استراتيجيات التفسير والإيصال، وتعزيز التفسير المبني على البحث المتعمق وأعمال الحصر، مع تجنب 'الرحلات التي تفوق الواقع' المصطنعة والمستوحاة بشكل فج من قيم التراث.
- مساعدة الجماعات المحلية لياخذوا ملكية تراثهم والمشروعات السياحية ذات الصلة به، والتشجيع على تمكين هذه الجماعات ومشاركتها في الحفاظ على التراث، وفي عملية التخطيط وصناعة القرار، فمشاركة الجماعات المحلية، بما يتيح الاستفادة من وجهات النظر والأولويات والمعارف المحلية، شرط مسبقاً للتنمية المستدامة للسياحة.

تشجيع المجتمعات المحلية لأخذ ملكية تنمية التراث والسياحة

- تعليم الشباب، لاسيما في المدرسة، والجمهور الأوسع، عن تراثهم والقيم التاريخية والثقافية والاجتماعية المتأصلة فيه والتي تعطي للماضي معنى ومغزى.
- استخدام وسائل الإعلام الحديثة لنشر المعرفة حول التراث ما من شأنه أن يخلق شعوراً بالفخر ورغبة في المشاركة في حمايته وإبرازه.
- تشجيع إشراك المجتمعات، بصفتهم أصحاب المصلحة، في قطاعات التراث الثقافي والسياحة، ودعم الابتكار والتطوير الذاتي وروح ريادة الأعمال.
- تشجيع الحوار بين الجماعات المحلية والسكان الأصليين والزوار من أجل المساهمة في التبادل الثقافي ونشر قيم التراث الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتفسيرها على نحو صحيح من الناحية العلمية والتاريخية والاجتماعية.

4. التراث والاقتصاديات

تعزيز فهم أفضل للأثر الاقتصادي للحفاظ على التراث

- الفهم الأفضل للأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تعظيم قيمة التراث، الذي يعتبر من أصول التنمية، إلى الحد الأقصى؛
- مراجعة الأبحاث القائمة والقيام بدراسات أكثر تفصيلاً بالتعاون مع المؤسسات المعنية ونشر النتائج على نطاق واسع؛
- تطوير الأبحاث حول مساهمة التراث في التنمية المستدامة وحول العلاقة بين الاستثمار والتنمية، وكذلك دراسة العلاقات بين التراث والابتكار والتنمية، وتعيين مؤشرات للأداء؛
- النظر في كيفية إدارة التراث متعدد الجوانب بالطريقة المثلى من أجل تمريره إلى الأجيال القادمة، وضمان مساهمته في تنمية المجتمعات المتنقلة والديناميكية.

تشجيع الآثار طويلة الأجل للتراث على التنمية الاقتصادية والترابط

الاجتماعي

- تظهر الدراسات أن التراث يمكن أن يكون أداة في التنمية الإقليمية، لكنه لا يُستخدم بشكلٍ منهجي، ولذلك ينبغي أن يصبح هدفاً لسياسات التنمية؛
- وضع الناس في القلب من السياسات والمشروعات، والتأكيد على أن ملكية التراث تُقوّي التسيج الاجتماعي وتُعزز الرفاهية الاجتماعية، وإشراك الجماعات المحلية في المراحل المبكرة من مقترحات التنمية والتحسن، وكذلك التوعية، لاسيما بين الشباب، وتطوير التدريب للمهنيين؛
- أخذ التأثيرات المباشرة وعوائد السياحة والفعالية المالية للتراث في الاعتبار لتحسين جاذبية وابتكارية الأقاليم، ومرعاة إحترام الضرورات الاقتصادية لضرورات الحفاظ على التراث الملموس وغير الملموس، وضمان أن تُوجّه العائدات الاقتصادية للتراث إلى صيانتها وإبرازها أولاً، وإلى المجتمعات المحلية أيضاً؛
- إيلاء اهتمام خاص بترميم التراث الصناعي والحضري، لاسيما في المدن التاريخية ومراكز المدن الكبرى، ما من شأنه أن يشكّل أحد وسائل مكافحة الفقر في الدول النامية.

تطوير الأثر الاقتصادي للتراث

- تذكيرُ السُّلطات العامة بأنها الوصيُّ على المصلحة العامة والمسؤول عن الحماية القانونية للتراث في مواجهة ضغط الواقع العملي على الأرض، وإعطاء الأولوية لترميم التراث في مقابل هدمه؛
- وضعُ التراث في القلب من استراتيجيات التنمية الكليّة ووضع أهدافٍ للعوائد الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن توجيه تنمية التراث لصالح المجتمعات المحليّة من ناحية التشغيل والتدفق المالي والرّفاهية، كما تساهم الصناعات الثقافية والإبداعية والجرفيّة ذات الصلة بإبراز أصول التراث أيضاً في تحسين الظروف المعيشية؛
- تنفيذُ سياساتٍ للحماية والتخطيط والتمويل والإدارة، والتي تمّ تكييفها عبر الزمن، بما يضمن احترام التغيير لأصالة التراث وكذلك إسهامه في التنمية المستدامة، إلى جانب تبادل الخبرات حول الممارسة المثلى.

5. أصحاب المصلحة وبناء القدرات

دور الجماعات المحليّة وتوعية أصحاب المصلحة

يلعبُ السُّكّان المحليون والمجتمع المدني والمسؤولون المحليون والوطنيون المنتخبون دوراً رئيساً في تصميم وتنفيذ التراث كمحركٍ للتنمية، ومن خلال التوعية بالتراث، سيأخذون ملكيّة عملية التنمية. وكذلك، حملات الإطلاع لتوعية المجتمع المدني من شأنها تمكينه من إدراك التراث وأخذ ملكيّته وتسخير هذه القيم في التنمية المستدامة.

التدريب الاختصاصي

يحتاج أصحاب المصلحة الرئيسيّين في الحفاظ على التراث في التنمية، كالمعماريين واختصاصيي الحفاظ ومديري التراث ومخططي التنمية والمستثمرين ومشغلي السياحة، إلى التدريب وبناء القدرات.

الإطار القانوني

تتضمن حماية التراث في سياق التنمية أيضاً وضع أطرٍ مؤسسية وقانونية على المستوى المحلي والوطني والدولي ومراجعتها باستمرار (اتفاقية التراث العالمي)، وعلاوةً على ذلك، تحتاج هذه الأطر إلى التنفيذ على أرض الواقع. على أن تتضمن الأطر الاستشارة تبعاً لإجراءات الحوكمة الديمقراطية والتخطيط التشاركي ما من شأنه أن يؤدي إلى مستوى جيدٍ من الفهم والقبول وهو ما يساعد في تنفيذها بفاعلية.

البحث

تحتاج المعاهد البحثية والجامعات والهيئات الاستشارية المتخصصة مثل إيكوموس والمنظمات عبر الحكوميّة مثل يونسكو إلى تقوية برامجها ودراساتها البحثية، على أن تتضمن هذه المبادرات المتابعة الميدانية للأدوات التحليلية المستخدمة في تقدير الأداء الفيزيائي للتراث المبني، وقياس القيمة الاقتصادية للتراث، وتقييم أثر السياحة الثقافية على التشغيل والثروة الإقليمية، وفحص ظروف ومخاطر وفرص الاستثمار في حماية التراث، وجمع شركاء التنمية الاقتصاديّين والماليّين.

التعاون

يمكن لإيكوموس أن تعزز تعاونها وشراكاتها مع المؤسسات الوطنية والدولية التي تعمل على التراث والتنمية بما فيها يونسكو، وهي منخرطة بفاعلية في برنامج يونسكو لسياحة التراث العالمي وتوصية يونسكو حول العلاقة بين الحفاظ على التراث والسياحة المستدامة.

في سابقة هي الأولى من نوعها، وضمن إطار الشراكة ما بين إيكوموس وإيكروم-الشارقة، يقدم هذا المنشور النسخة العربية لمجموعة كبيرة من منتقاة من الوثائق الدولية الصادرة عن والمعتمدة من إيكوموس في حفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية، والتي تُعدّ نصوصاً تأسيسية في مجال التخصص تحدّد بوضوح ما اتفق عليه دولياً من المفاهيم الرئيسية، وأطر العمل، والممارسات المثلى القياسية لحماية وصون التراث الثقافي بجميع أشكاله وتصنيفاته على مستوى العالم. وقد روعي في انتقاء ما يترجم من نصوص ملائمتها لتلبية احتياجات وشواغل الحفظ والتنمية، وأشكال وأمط التعبير والتراث الثقافي السائد في ضمن النطاق الجغرافي الناطق بالعربية. كما أن هذا المنشور، علاوة على كونه يشكل إضافة للمكتبة العربية، من شأنه أن يساهم في إيصال ونشر وتوطين تلك المفاهيم والأطر والممارسات في أوساط الخبراء، والممارسين، والأكاديميين، والباحثين، والمشرعين المحليين والإقليميين المعنيين على مستوى المنطقة العربية بما يخدم الارتقاء بحماية وصون تراثها الثقافي. روعي في تقديم النصوص توضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية وتم من خلال عمل شارك به العديد من المختصين في أعمال الترجمة والمراجعة والتنقيح، كما تم إضافة مسرد بأهم هذه المفاهيم لتوضيحها باللغة العربية بما يلائم احتياجات المنطقة لذلك.



ICOMOS
international council on monuments and sites

إيكروم-الشارقة (المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي)
صندوق بريد 48777، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 (0)6 555 2250
فاكس: +971 (0)6 555 2213
www.athar-centre.org | www.iccrom.org

المجلس الدولي للمعالم والمواقع - إيكوموس
11 rue du Séminaire de Conflans
94220 Charenton-le-Pont
France
www.icomos.org



9 789290 773016 >